العددِ 20 شباط 2026
No.20 Feb.2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

زيادة النفقات الحقيقية وتأثيرها على الموازنة العامة في العراق بعد العام 2003

Increased real expenditures and their impact on the general budget in lraq after 2003

م.د حليمة خليف زغير

كلية اصول العلم الجامعة

Haleema@ouc.edu.iq

ملخص

شهدت المالية العامة في العراق بعد العام 2003, تحولات كبيرة في حجم وتركيب الانفاق الحكومي. فقد ارتفع الانفاق العام بشكل سريع نتيجة عوامل سياسية واقتصادية وامنية, الامر الذي انعكس بشكل مباشر على الموازنة العامة. كما ان زيادة النفقات الحقيقة بعد العام المذكور لم تكن مرتبطة بنمو اقتصادي او زيادة في الانتاج, بل تحولت الى عبء على الموازنة العامة عبر تضخم الانفاق الجاري على حساب الاستثمار, والاعتماد على النفط كمصدر للإيرادات واهمال الجوانب الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصناعة, ما ادى الى تصاعد العجز المالي, وعدم القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الكلمات المفتاحية: النفقات, الموازنة العامة, الاقتصاد العراقي

Public finances in Iraq have witnessed significant transformations in the size and composition of government spending since 2003. Public spending increased rapidly due to political, economic, and security factors, which directly impacted the general budget. Furthermore, the increase in real expenditures after that year was not linked to economic growth or increased production, but rather became a burden on the general budget through inflated current spending at the expense of investment. The reliance on oil as a source of revenue and the neglect of other economic sectors such as agriculture and industry led to a growing fiscal deficit and an inability to achieve sustainable economic growth.

Keywords; Expenses, General budget, Iraqi economy

المقدمة

في اعقاب عام 2003, شهد العراق تحولا جذريا في هيكل الانفاق الحكومي, سواء من حيث الحجم او الاتجاهات والاولويات. فقد ادى التغيير السياسي والاقتصادي الى تبني انماط جديدة في ادارة الايرادات والنفقات, حيث اتسمت المرحلة ما بعد العام المذكور بارتفاع النفقات الحقيقية بشكل مستمر بسبب عدة عوامل اهمها الاعتماد على الايرادات النفطية, والانفاق العسكري والامني, واعادة الاعمار, اضف الى ذلك, ارتفاع الرواتب والاجور والدعم الحكومي في الوقت الذي لم يقابله زيادة في الايرادات المستقرة او

التخطيط المالي الرشيد, مما ادى في كثير من السنوات الى عجز مالي متكرر وتذبذب في القدرة على تحقيق الاستدامة المالية.

ومن هذا المنطلق تبرز **اهمية دراسة** اثر النفقات الحقيقية على الموازنة العامة في العراق بعد العام 2003, بانها قضية محورية لفهم التحديات المالية التي تعترض الاقتصاد العراقي في ظل الحكومات الجديدة, وتحليل العلاقة بين التوسع في الانفاق الحكومي واستقراره, وقياس مدى قدرة السياسات المالية على تحقيق التوازن بين متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والخدمية والحافظ على الاستدامة المالية.

اشكالية الدراسة : على الرغم من ارتفاع حجم النفقات الحقيقية في العراق بعد العام 2003, الا ان الدولة لم تحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالنمو الاقتصادي من جهة, والتوازن الاقتصادي والاجتماعي من جهة اخرى, خاصة مع زيادة الاعتماد على الايرادات النفطية وتوسع النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية, وعليه تبرز اشكالية هذه الدراسة من خلال السؤال الاتي:

الى اي مدى ساهمت الزيادة في النفقات الحقيقية بعد العام 2003, في زيادة الضغوط على الموازنة العامة, وما هو تأثيرها على عجز الموازنة, ومستوى الاستدامة المالية, وطبيعة توزيع الموارد العامة؟

منهجية الدراسة: من اجل الاحاطة بالموضوع, فقد اعتمدنا المنهج التحليلي وذلك بالاعتماد على ما يوجد في النصوص التشريعية والمراجع القانونية واستقراءها.

هيكلية الدراسة: تهدف خطة البحث في هذه الدراسة الى وضع اطار شامل لدراسة اسباب زيادة النفقات الحقيقية واثرها على الموازنة العامة في العراق بعد العام 2003. لذلك سوف يقسم بحثنا هذا الى اربعة محاور: نتناول في المحور الاول مفهوم الموازنة العامة واهدافها, ونتطرق في المحور الثاني الى ماهية النفقات الحقيقية وتصنيفاتها, ونبين في المحور الثالث اثر زيادة النفقات الحقيقية على الموازنة العامة في العراق, اما في المحور الرابع, سوف نوضح اهمية الاصلاح المالي والاداري للحد من الاسراف وتوجيه الانفاق الحكومي نحو الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المحور الاول: مفهوم الموازنة العامة واهدافها

اولا: ماهية الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة, بانها الوثيقة المالية التي تعكس الخطط الاقتصادية والمالية للدولة, حيث تتضمن تقديرات لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة قادمة غالبا ما تكون سنة [1].

كما تعرف الموازنة العامة في التشريع الفرنسي بانها "الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها اعباء الدولة وارداتها, ويؤذن بها, ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن اهداف الحكومة الاقتصادية والمالية .

وفي قانون المحاسبة العمومية اللبناني, عرفت الموازنة بانها "صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وايراداتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق" [2].

[1] . طاهر الجنابي: علم المالية العامة والتشريع الضريبي, مكتبة السنهوري في بغداد, 2012, ص102.

وبناء على هذه التعاريف فان الموازنة العامة ليست اداة توضيح لنفقات الدولة وايراداتها, وانما هي وسيلة من وسائل الدولة لتحقيق اهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية.

وتعتمد الموازنة العامة في العراق على الايرادات النفطية بشكل اساسي (اقتصاد احادي الجانب), مما يجعلها عرضة للتقلبات في اسعار النفط, وتنقسم الموازنة الى قسمين:

أ. الموازنة التشغيلية. وتشمل النفقات الجارية (الاستهلاكية), مثل رواتب الموظفين والمصاريف الحكومية والدعم الحكومي.
ب. الموازنة الاستثمارية. وتشمل الانفاق على المشاريع الانتاجية, والبنى التحتية.

ثانيا: دور الموازنة العامة في الاقتصاد الوطني

تهدف الموازنة العامة الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تساهم في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية, ومن ابرز هذه الاهداف [3]:

أ. تحقيق الاستقرار الاقتصادي [4] وتعبئة الموارد الانتاجية والمساهمة في زيادة الدخل القومي, وضبط معدلات التضخم من خلال التحكم في الانفاق الحكومي, وتحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات, والحد من العجز المالي.
ب. تحفيز النمو الاقتصادي وتوجيه الاستثمارات الداخلية والخارجية الى القطاعات الانتاجية والبنية التحتية, ودعم القطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة والتكنولوجيا الحديثة. وتوجيه السياسة المالية (الايرادية والانفاقية), اذ تستطيع ان توجه القطاع الخاص الى تشجيع بعض فروع النشاط والحد من البعض الاخر.
ت. تنويع مصادر الايرادات وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية (كما في العراق), من خلال تطوير مصادر الايرادات الاخرى مثل الضرائب والاستثمارات الاجنبية.
ث. تعزيز كفاءة الانفاق العام, وتقليل الهدر في الموارد المالية للدولة, وزيادة فعالية استخدام الاموال العامة لتحقيق اقصى فائدة ممكنة.
ج. تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق العدالة الضريبية وفرض الضرائب التصاعدية على الدخول العالية واصحاب الثروات, وتخفيف الضرائب المباشرة وغير المباشرة عن اصحاب الدخول المنخفضة (اي اعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية). وتحسين المستوى المعاشي من خلال دعم الخدمات الاساسية مثل التعليم والصحة وتقديم الدعم للفئات دون خط الفقر من خلال برامج الرعية الاجتماعية.
ح. تحقيق الاستدامة المالية [5] وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي والداخلي.

---

[2] . فوزي عطوي, المالية العامة, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, 2003, ص320.

[3] . لمزيد من التفاصيل انظر: نجم الدين حسن صوفي: السياسة المالية وادواتها في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي, منشورات الحلبي, بيروت, 2015, ص264 وما يليها. طاهر الجنابي: علم المالية العامة, مرجع سبق ذكره, ص107. فوزي عطوى: المالية العامة, مرجع سبق ذكره, ص304 وما يليها.

[4] والمقصود بالاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار.

خ. وفي المجال السياسي تحتل الموازنة العامة مكانا هاماً, إذ هي اداة بيد الدولة لتنفيذ سياسة معينة وذلك عن طريق التقدير المقدم للإنفاق العام والايراد العام. فالهيئات العامة لا تستطيع العمل دون انفاق, ولا انفاق دون ايراد. وعلى هذا الاساس, يمكن التعرف على نشاطات الدولة عن طريق عرض وتحليل البنود المختلفة للموازنة. وفي ضوء ذلك, فان تحضير الموازنة وتنفيذها يكونان دائما من سلطة لها السيطرة الفعلية في المجتمع. وعلى هذا النحو; فالموازنة تعبر في المجال الاقتصادي والمالي عن الاهداف السياسة المراد تحقيقها [6].

المحور الثاني: ماهية النفقات الحقيقية وتصنيفاتها

يقصد بالنفقات الحقيقية تلك التي يترتب على دفعها حصول الدولة على مقابل بشكل خدمات او سلع او رؤوس اموال , كالمرتبات واثمان مشتريات الدولة اللازمة لسير المرافق العامة والنفقات الاستثمارية [7].

اولا: الفرق بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية

تنقسم النفقات الحقيقية الى قسمين هما:

1. النفقات الجارية: وهي تتضمن ما تنفقه الحكومة على التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي والاسكان, ومرتبات الموظفين والمتقاعدين, والاجور, والاعانات. ويزداد هذا الانفاق عاما بعد اخر في كافة دول العالم نتيجة تدخل الدولة في الجوانب الاجتماعية والاخذ بمبادئ العدالة في توزيع الثروات والدخول بين افراد المجتمع [8].
2. النفقات الاستثمارية: يعد الانفاق الاستثماري احد اهم العوامل في تحقيق النمو الاقتصادي, مثل شراء الآلات والمعدات وبناء المصانع, وبناء الطرق والجسور, ودعم المشاريع الاستثمارية بكافة اشكالها وصورها بما يحقق المنفعة العامة للمجتمع [9]. وتساهم هذه النفقات في زيادة القدرة الانتاجية للدولة, وتالياً, زيادة الدخل القومي. كما يتألف الانفاق الاستثماري من السلع الانتاجية التي تستخدم في انتاج سلع اخرى.

ثانيا: اسباب زيادة النفقات الحقيقية

---

[5] . يرتبط مفهوم الاستدامة المالية بمقدرة الحكومة على الوفاء بديونها المستحقة بشكل مستمر بدون التعرض لخطر الافلاس. ويمكن تعريف الاستدامة المالية على انها تلك الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الانفاق والايرادات على المدى الطويل دون خفض ملائتها المالية او التعرض لمخاطر الافلاس او عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية (لمزيد من التفاصيل انظر: حيدر حسن ال طعمة, هاشم مرزوك الشمري: الاستدامة المالية وافاق النمو الاقتصادي في العراق, بحث منشور بالمؤتمر العلمي الدولي لجامعة جيهان في اربيل, 2018, ص388).

[6] . محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي, منشورات الحلبي, بيروت, 2001, ج4, ص503.

[7] .هشام صفوت العمري: اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية, دار طباعة عصام, بغداد, 1986,ص27.

[8] . عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسة المالية, دار النهضة العربية, بيروت, 1971, ص56.

[9] . زينب جبار عبد الحسين: انتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية, رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة كربلاء, 2018, ص18.

اما الاسباب التي تؤدي الى الزيادة الحقيقية في النفقات العامة, والتي تؤدي الى زيادة في المنفعة الحقيقية الناشئة عن هذه النفقات, وتعكس مدى حجم تدخل الدولة في شتى مجالات الحياة, فتحدد بالآتي [10]:

أ. الاسباب الاقتصادية: زيادة الدخل القومي والتوسع في اقامة المشروعات العامة ومعالجة التقلبات الاقتصادية وخصوصا في حالة الكساد الاقتصادي [11].
ب. الاسباب الادارية: حيث ان تدخل الدولة في شتى مجالات الحياة اقتضى استحداث مؤسسات وادارت عامة مهمتها تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع, وتاليا, زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تسييرها.
ت. الاسباب الاجتماعية: والمتمثلة بزيادة النفقات المخصصة للتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية بسبب متطلبات الهجرة من الريف الى المدينة. كما ان توسع التعليم يؤدي الى زيادة الوعي الثقافي, وتاليا, مطالبة الدولة بتقديم خدمات متنوعة واداء وظائف لم تضطلع بها من قبل.
ث. الاسباب السياسية: انتشار مبادئ الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية. وقد ترتبت على ذلك اهتمام الدولة بالفئات الاجتماعية محدود الدخل ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها. وظاهرة تعدد الاحزاب والتنافس بينها في تقديم الخدمات للناخبين. اضف الى ذلك, الافراط في تعيين الموظفين لكونهم انصار الحزب الواحد, وكثرة عدد الدول المستقلة الذي ادى الى توسع نطاق التمثيل الدبلوماسي.
ج. الاسباب العسكرية: وتتمثل باتساع الحروب والاستعداد لها ما يؤدي الى زيادة النفقات الحربية وزيادة الانفاق العسكري في وقت الحرب, اضف الى ذلك, النفقات اللازمة للأعمار وتعويض المتضررين منها.
ح. الاسباب المالية: المتمثلة بسهولة الاقتراض, باعتباره مصدرا استثنائيا للإيرادات العامة للدولة في الظروف غير الطبيعية, دون التحسب لزيادة النفقات العامة الناجمة عن تسديد قيمة القرض وفوائده في المستقبل.

المحور الثالث: أثر زيادة النفقات الحقيقية على الموازنة العامة في العراق

تعتمد الموازنة العامة في العراق بشكل كبير على الايرادات النفطية (اقتصاد احادي الجانب), اضف الى ذلك, بعض الايرادات كالضرائب والرسوم, لذلك فان اي زيادة في النفقات الحقيقية لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الوضع الاقتصادي للدولة. كما ان زيادة النفقات الحقيقية في الموازنة تعد اداة هامة في السياسة المالية للدولة, لكن تأثيرها لا يكون مطلقا ايجابيا او سلبيا, بل يعتمد على عدة عوامل, اهمها مصدر التمويل ووجهة الصرف.

---

[10] لمزيد من التفاصيل انظر: رائد ناجي: علم المالية والتشريع المالي في العراق, بيروت 2018, ط3, ص38. . طاهر الجنابي: علم المالية العامة والتشريع المالي, مرجع سبق ذكره, ص40-42.

[11] مفهوم الكساد الاقتصادي: هو احد المفاهيم الاساسية في علم الاقتصاد الكلي, ويشير الى تدهور حاد وطويل الامد في النشاط الاقتصادي داخل الدولة, فهو انخفاض كبير ومستمر في الناتج المحلي الاجمالي, يصاحبه ارتفاع في معدلات البطالة , وانخفاض في مستويا الدخل, وتراجع في الانتاج الصناعي, وتقلص في حركة التجارة والاستثمار لفترة طويلة.

فمن الناحية الايجابية, ان زيادة النفقات الحقيقية يمكن ان يحفز النمو الاقتصادي ويحسن البنية التحتية والخدمات العامة ويزيد من رفاهية المجتمع اذ ما وجه نحو الاستثمار وبناء قاعدة انتاجية, فأنها بذلك تزيد من القدرة الانتاجية للاقتصاد, وتساهم في خلق فرص عمل جديدة.

ومن الناحية السلبية, قد تؤدي زيادة النفقات الى العجز المالي, وتضخم الاسعار, وارتفاع الدين العام اذا لم يتم تغطيته بالإيرادات المناسبة.

وفي ضوء ما تقدم اعلاه, سوف نبين في هذا البحث اثر ارتفاع النفقات الحقيقية على الموازنة العامة بالنقاط الأتي:-

1. العجز المالي والدين العام: ان تخصيص مبالغ كبير من الموازنة على الرواتب والخدمات العامة والدعم الاجتماعي يؤدي الى العجز المالي اذا لم تصاحب هذه النفقات زيادة في الايرادات, وخاصة في ظل اعتماد العراق على النفط, وتقلبات الاسعار, فان ذلك يؤدي الى تفاقم العجز المالي, وتاليا, الى اجبار الحكومة على الاقتراض الداخلي او الخارجي, مما يزيد من الدين العام وضغط الفوائد المستقبلية على الموازنة [12].
2. التضخم [13]: يعاني العراق منذ عقد التسعينات من القرن المنصرم ولحد يومنا هذا من ارتفاع اسعار السلع والخدمات نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي مر به العراق وخاصة بعد العام 2003, حيث ان زيادة النفقات الحكومية على الانفاق الاستهلاكي والدعم الاجتماعي, وتزايد الطلب الكلي على السوق, مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار وتفاقم التضخم, خاصة اذا كانت الزيادة غير مصحوبة بإصلاحات هيكلية لزيادة الانتاج المحلي [14].

3. النمو الاقتصادي: ان زيادة النفقات قد تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي عندما تكون غير موجهة نحو الاستثمار, وممولة بالديون, مما تؤدي الى قلة استثمارات القطاع الخاص, وتزيد من الاعتماد على موارد غير مستقرة (كالنفط). فزيادة الانفاق على الاستهلاك الحكومي, والدعم غير المنتج قد يؤدي الى تقوية القطاع العام على حساب القطاع الخاص, ما يعيق تنويع الاقتصاد ويضعف عملية التنمية الاقتصادية على المدى البعيد. حيث تتطلب التنمية تغير جوهري في بعض المؤسسات الاقتصادية السائدة او خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة, كما تتطلب التنمية رفع معدل الاستثمار وهذا يقتضي خلق مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع [15].

---

[12] ريشارد موسغريف, وبيجي موسغريف: المالية العامة بين النظرية والتطبيق, دار المريخ للنشر, 1993, ص20-22.

[13] المقصود بالتضخم: ارتفاع عام ومستمر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد, مما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود.

[14] محمد عل زيني: الاقتصاد العراقي (الماضي والحاضر وخيارات المستقبل), دار الملاك للنشر,ط4, 2010, ص361-362.

[15] عمرو محي الدين: التنمية والتخطيط الاقتصادي, دار النهضة العربية في بيروت, بدون سنة نشر, ص221-223.

4. الاستدامة المالية: يؤدي ارتفاع النفقات العامة اذا لم يقابله زيادة في الايرادات, الى اضعاف الاستدامة المالية من خلال, زيادة العجز المالي, وارتفاع الدين العام, وتزايد المخاطر المالية, وتاليا, ضعف قدرة الدولة للمحافظ على الانفاق الحكومي. حيث ان ارتفاع النفقات يؤدي الى عجز مالي, وتراجع القدرة المستقبلية على تمويل الخدمات العامة, وهذا يعني الا تتجاوز النفقات القيمة السنوية للإيرادات المستقبلية المتوقعة [16].

وبناءا على ما تقدم اعلاه, يمثل التخطيط المالي والاقتصادي اداة لضمان الاستدامة المالية في العراق. اذ يساعد على ترشيد الانفاق الاستهلاكي, وتوجيه الموارد نحو التنمية الاقتصادية وبناء البنى التحتية والانتاجية. كما يسهم في تقليل اثار تقلبات اسعار النفط وخاصة في ظل اقتصاد (احادي الجانب), ودعم استقرار الموازنة العامة, وتعزيز الحوكمة والشفافية في توجيه الايرادات.

المحور الرابع: اصلاح النظام المالي والاداري

تبرز اهمية النفقات الحقيقية الى كونها الاداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, والتي تعكس حجم استغلال الدولة لمواردها المالية في اشباع حاجات المجتمع وتقديم الخدمات العامة. غير ان زيادة النفقات الاستهلاكية على حساب النفقات الاستثمارية يؤدي الى العجز في الموازنة, وتراجع كفاءة ادارة المال العام, اضف الى ذلك, الاثار السلبية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ومن اجل توجيه الانفاق العام, وتحويله نحو الاستثمار, فلا بد من اتباع الاجراءات الاتي:

1. تحسين كفاءة الانفاق العام: يتم تحسين كفاءة الانفاق العام من خلال زيادة الانفاق الاستثماري على حساب الانفاق الجاري, وتنفيذ مشروعات استثمارية في قطاعات ذات انتاجية عالية كالزراعة والصناعة, وتطوير قطاعات الخدمات الاساسية مثل الصحة والتعليم. كما يتطلب تعزيز الحوكمة الادارية من خلال الشفافية, ومكافحة الفساد المالي والاداري, واستخدام الادوات الرقمية, وتبني افضل الممارسات العالمية[17].
2. تحقيق التنمية المستدامة: وهذا يتم من خلال التركيز على الاستثمارات المستدامة التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتحسين مستوى معيشة الافراد[18].
3. تنويع الايرادات وتقليل الاعتماد على النفط: يعتبر النفط العمود الفقري للاقتصاد العراقي, اذ يشكل اكثر من 90% من ايرادات الدولة. ولتنويع الايرادات, وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية, يجب على

---

[16] حيدر حسين ال طعمة, هاشم مرزوك الشمري: الاستدامة المالية وافاق النمو الاقتصادي في العراق, بحث منشور في عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان – اربيل في العلوم الادارية والمالية, 2018, ص289.

[17] سعيد علي محمد العبيدي: اقتصاديات المالية العامة, ط1, دار دجلة للنشر, 2011, ص122-123.

[18] عمرو محي الدين, التنمية والتخطيط الاقتصادي, مرجع سبق ذكر, ص207.

الحكومة تطوير القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة, وتفعيل مصادر الايرادات الاخرى كالضرائب والرسوم[19].

4. الموازنات متعددة السنوات: لوضع موازنات متعددة السنوات, يجب تجميع البيانات المالية وتحليليها لتحديد الاهداف, ثم اعداد مسودات من قبل الاقسام المعنية لتقدير النفقات والايرادات. كما حدث في العراق في موازنات الاعوام الثلاث 2023, 2024, 2025, حيث يعد خطوة جريئة تحسب لحكومة السوداني, واهميتها تكمن في دعم الاستقرار المالي, فقد كانت الوزارات تدخل في سبات في نهاية السنة وبدايتها لحين اقرار الموازنة.

5. اعادة هيكلية النفقات التحويلية والدعم: وهي عملية اصلاح مالي تهدف الى تحسين اداء الانفاق العام, والتركيز على اعادة تقييم وتوزيع الدعم والنفقات التحويلية, مثل الاجور والاعانات, وذلك من اجل تحسين التدفقات النقدية وتقليل العبء المالي على الدولة واعادة توجيه الموارد الى مشاريع استراتيجية وتطوير البنى التحتية[20].

6. مكافحة الفساد المالي والاداري: ان الفساد بكافة اشكاله علة مستشريه باتت تشكل خطرا على المجتمع اكثر من اي وقت مضى في العراق. وان النجاح في معالجة الفساد الاداري والمالي يتوقف على النجاح في معالجة اسبابه, فيما يلي بعض المعالجات للتغلب على ظاهرة الفساد[21].

- تقوية وتنمية وعي المواطنين بأيمانهم بالمصلحة العامة والرفض الجماعي.
- وعي المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية للجهاز الاداري والتأكيد ان الوظيفة الاساسية لهذا الجهاز هو خدمة المصلحة العامة.
- تفعيل الرقابة الادارية واحكامها لتقوم بمعالجة الفساد وسرعة البت في المخالفات مما يمثل رادعا للأخرين.
- تحديث وتطوير الهياكل التنظيمية لكي تكون ملائمة لطبيعة العمل.
- توفير نظام الحوافز لتشجيع الكفاءات والمبادرات الفردية.
- تشريع القوانين واللوائح المالية والادارية, وفقا لمقتضيات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز المساءلة القانونية من خلال نظام قضائي نزيه ومستقل.

---

[19] محمد علي زيني: الاقتصاد العراقي (الماضي والحاضر وخيارات المستقبل), مرجع سبق ذكره, ص103-105.

[20] علي محمد حسن, علي يوسف خضر: تحليل هيكل الانفاق العام في العراق, 2024, بحث منشور على الموقع الالكتروني https:\\cdnx.uobabyion.edu.iq .

[21] سالم محمد عبود: ظاهرة الفساد الاداري والمالي, دار الدكتور للعلوم 2008, ص250-254.

- اصلاح نظام الخدمة المدنية من خلال معالجة كل الفجوات التي تعطي الفرص للفساد الاداري والمالي.
- تفعيل العقاب والعقوبة الجزائية اضافة الى العقوبات المالية من خلال قانون العقوبات العراقي.
- وضع اجراءات فعالة وصارمة ضد الاثراء غير المشروع.
- تنمية الموارد البشرية في المجال الاداري من خلال تنمية روح المسؤولية والولاء للوظيفة لدى الموظفين على حساب ولائهم للأشخاص والمسؤولين الذين تربطهم علاقات ومصالح شخصية معهم.
- زيادة انتاجية وكفاءة الخدمات في الادارات العامة والمؤسسات وتقليص الروتين في المعاملات.

الخاتمة

في ضوء بحثنا هذا توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. الاعتماد على الايرادات النفطية لسد حجم الانفاق الحكومي, واهمال الجوانب الاقتصادية الاخرى.
2. ارتفاع حجم الانفاق الحكومي الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري في العراق بعد العام 2003.
3. التحديات المالية التي تواجه الاقتصاد العراقي في ظل شيوع الفساد الاداري والمالي.
4. عدم القدرة على تحقيق التوازن بين متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والحافظ على الاستدامة المالية.
5. رغم ارتفاع حجم الانفاق الحكومي في العراق بعد العام 2003, الا ان الدولة العراقية لم تحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالنمو الاقتصادي من جهة, والتوازن الاقتصادي والاجتماعي من جهة اخرى.

التوصيات:

1. النهوض بالإيرادات غير النفطية, وذلك من خلال تشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي, وتطوير النظام الضريبي, والاهتمام بالزراعة والصناعة.
2. تعزيز الاداء الاداري واعادة تأهيل الكوادر في مجال التخطيط المالي والاداري من اجل ادارة المشاريع الحكومية بكفاءة وخبرة عالية الجودة.
3. تقييم المشاريع الحكومية من حيث الاهمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه النفقات الحكومية نحو المشاريع التي تحقق اكبر الايرادات وتقدم منفعة عامة للمجتمع.

4. توجيه النفقات الحقيقية نحو المشاريع الاستثمارية, وبناء قاعدة انتاجية قادرة على مواجهة التحديات في حالة هبوط اسعار النفط.
5. اقرار الموازنات في وقتها وتقديم الحساب الختامي للسنة المالية, من اجل تجنب الاسراف والتبذير في الانفاق الحكومي, وتحسين جودة الخدمات الحكومية نتيجة الاستخدام الامثل للموارد وتفعيل الرقابة المالية والادارية على مراكز الانفاق.

قائمة المراجع

1. حيدر حسين ال طعمة, هاشم مرزوك: الاستدامة المالية وافاق النمو الاقتصادي في العراق, جامعة جيهان في اربيل للعلوم الادارية والمالية, 2018.
2. رائد ناجي: علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق, بيروت, لبنان, ط3, 2018.
3. ريشارد موسغريف, وبيجي موسغريف: المالية العامة بين النظرية والتطبيق, دار المريخ للنشر, 1993.
4. زينب جبار عبد الحسين: انتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية, رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة كربلاء, 2018.
5. سالم محمد عبود: ظاهرة الفساد الاداري والمالي, دار الدكتور للعلوم , 2008.
6. سعيد علي محمد العبيدي: اقتصاديات المالية العامة, ط1, دار دجلة للنشر, 2011.
7. طاهر الجنابي: علم المالية العامة والتشريع المالي, مكتبة السنهوري في بغداد, 2012.
8. عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسة المالية, دار النهضة العربية, بيروت, 1971.
9. عمرو محي الدين: التنمية والتخطيط الاقتصادي, دار النهضة العربية في بيروت, بدون سنة نشر.
10. علي محمد حسن, علي يوسف خضر: تحليل هيكل الانفاق العام في العراق, 2024, بحث منشور على الموقع الالكتروني cdnx.uobabyion.edu.iq .
11. فوزي عطوى: المالية العامة, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت 2003.
12. محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي, منشورات الحلبي الحقوقية, ج4, بيروت, 2001.
13. محمد علي زيني: الاقتصاد العراقي (الماضي والحاضر وخيارات المستقبل), دار الملاك للنشر, ط4, 2010.
14. نجم الدين صوفي: السياسة المالية وادواتها في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي, منشورات الحلبي في بيروت, 2015.
15. هشام صفوت العمري: اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية, دار طباعة عصام في بغداد, 1986.